

قرار مجلس الوزراء رقم (63) لسنة 2025

بشأن الأئلاف المشترك الذي يعامل كخاضع للضريبة بحد ذاته لأغراض المرسوم
بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال، وتعديلاته،
وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء،

قرر:

المادة (1)

التعريف

تطبق التعريف الواردة في المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 المشار إليه، على هذا القرار.

المادة (2)

آثار معاملة الأئلاف المشترك كخاضع للضريبة بحد ذاته

في حال وافقت الهيئة على الطلب المقدم من الشركاء في الأئلاف المشترك وفقاً للبند (8) من المادة (16) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 المشار إليه لمعاملة الأئلاف المشترك كخاضع للضريبة بحد ذاته، يعتبر الأئلاف المشترك شخصاً اعتبارياً وشخصاً مقيماً لأغراض قانون ضريبة الشركات المشار إليه.

المادة (3)

نشر القرار والعمل به

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتباراً من 1 يونيو 2023.

محمد بن راشد آل مكتوم

صدر عنا:

رئيس مجلس الوزراء

بتاريخ 16 / ذي القعده / 1446هـ

الموافق: 14 / مايو / 2025م